إشكالية الكرد في السياسة الإيرانية

محمد صلاح محمود

مدرس مساعد/ قسم العلاقات الدولية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

ملخص البحث

كانت ولا تزال المسالة الكردية في منطقة الشرق الأوسط من أكثر القضايا تعقيدا والتي القت بضلالها على دول المنطقة التي تسكنها أقلية كردية ومنها إيران والتي كان لها تأثير على سياستها الداخلية في تعاملها مع أكرادها نظراً لعدم اعتراف طهران بحقوق الأقلية الكردية، مما جعل هذه الأقلية تنتظم في حركات مسلحة وتنظيمات حزبية متعددة اعتبرت إرهابية من قبل الحكومات الإيرانية.

كان للقضية الكردية أثرها في توجهات سياسة إيران الخارجية لاسيما تلك التي تتعلق بالتعاون القائم مع الجارة تركيا، اذ شهدت توقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية التي نصت على ضبط الحدود ومطاردة المطلوبين والخارجين على القانون لدى كل من أنقرة وطهران، فيما كان للمسالة الكردية تأثير مختلف في علاقات إيران مع العراق تمثل بالتدخل العسكري الإيراني المستمر وخرقها للحدود العراقية بحجة مطاردة الأكراد الخارجين عن القانون.

حاول البحث معالجة دور المسألة الكردية في سياسة إيران الداخلية والخارجية من خلال ثلاث مباحث رئيسة،تناول المبحث الاول نشاة وتطور الحركة القومية الكردية في ايران بينما تناول المبحث الثاني السياسة الإيرانية تجاه الكرد داخلياً، أما المبحث الثالث فقد انصرف إلى تأثير الكرد في سياسة إيران الخارجية.

المقدمة

تعد القضية الكردية في منطقة الشرق الأوسط خاصة في إيران وتركيا والعراق من أكثر القضايا تعقيداً والتي تلقي بتأثيراتها على سياسات هذه الدول داخلياً في إطار تعاملها مع هذه القضية، وخارجياً في إطار سياساتها تجاه الدول الأخرى لا سيما إذا علمنا إن الكرد كأقلية عرقية كبيرة الحجم نسبياً يتواجدون في مناطق حدودية متلاصقة جغرافياً تمنحهم حرية الحركة عبر هذه الحدود والتواصل مع بعضهم البعض ثقافياً وإنسانياً في مواجهة التأثير والسيطرة التي تمارسها عليهم دولهم سياسياً ولغوياً وثقافياً.

فإيران ترتبط بحدود طويلة مشتركة مع تركيا والعراق يجعل من الصعب معها السيطرة أو مراقبة حركة الكرد فيها مما حفزهم على القيام بحركات مسلحة واسعة شملت هذه الدول الثلاث، وتعد إيران في

مقدمة هذه الدول التي شهدت اضطرابات داخلية بفعل الحركة المسلحة هذه، قادتها زعامات العشائر الكردية منذ بدايات القرن العشرين وما تمخض عن ذلك من ولادة أول تجربة لدولة كردية عام ١٩٤٦ والتي كان لها انعكاسات على سياسة إيران الداخلية والخارجية لاحقاً.

ومن هنا تبرز أهمية تناول هذا الموضوع نظراً لما شهدته الساحة الإيرانية من تصاعد في حدة المواجهات المسلحة بين الأقلية الكردية ممثلة بحركتها القومية والقوات المسلحة الإيرانية بسبب مواقف الحكومة الإيرانية المتصلبة أو المتشددة إزاء مطالب هذه الأقلية عبر أنظمتها السياسية المتعاقبة، ومما زاد في الأهمية هذه نشوب العديد من الحروب في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الممتدة مابين ١٩٨٠– ٢٠٠٣ والتي قادت إلى تنشيط الحركة الكردية في إيران ودول الجوار الجغرافي (تركيا والعراق) تمثلت أولاً بالحرب العراقية الإيرانية والتي دامت ثمان سنوات، وما أعقبتها من حرب جديدة عام ١٩٩١ والتي عرفت في أدبيات السياسة الدولية بحرب الخليج الثانية وما نتج عنها من قيام حكومة الإقليم في كردستان العراق عام ١٩٩٢ والتي كان لوجودها الأثر البالغ في تزايد الرغبة لدى الكرد في إيران على المطالبة بحقوقهم اسوةً بأكراد العراق من جهة واتخاذ الأحزاب الكردية المعارضة للحكومة الإيرانية والمحظور نشاطها داخل إيران من المنطقة التي تقع تحت سيطرة حكومة الإقليم هذه ملاذاً لها هرباً من مطاردة القوات الإيرانية لها من جهة أخرى، وانتهاءاً بحرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣ التي عززت بقاء واستمرار الاقليم الكردي في شمال العراق.

إشكالية الدراسة: أما إشكالية البحث فتكمن في بحث الحركة القومية الكردية في إيران والسياسة التي انتهجتها الحكومات الإيرانية المتعاقبة تجاه هذه الحركة والأثر الذي تركته هذه الحركة على علاقات إيران بكل من تركيا والعراق.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة السياسة الإيرانية التي يشكل فيها الكرد محوراً لها على الصعيد الداخلي وعلى صعيد سياستها الخارجية تجاه دول الجوار الجغرافي التي تشترك معها في وجود هذه الجماعة العرقية من جهة وفي إدارة الصراع من جهة أخرى نظراً لما تلقيه المسالة الكردية من تأثيرات محلية وإقليمية بفعل التطور الذي طرأ على الحركة الكردية في إيران والدول الأخرى والذي أسهم في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي الداخلي في عموم الدول الثلاث (إيران وتركيا والعراق) والذي انعكس سلباً وإيجاباً على علاقاتها تجاه بعضها البعض.

فرضية الدراسة: يستند البحث إلى فرضية أساسية مفادها وجود علاقة ارتباطية بين انحسار السلطة المركزية في كردستان العراق وبين السياسة الإيرانية تجاه الأكراد. ويثير البحث تساؤلين هما: ما هي

السياسة التي انتهجتها إيران عبر أنظمتها السياسية المتعاقبة وحتى يومنا هذا تجاه الكرد داخلياً؟ والأثر الذي تركته هذه السياسة على علاقتها مع دول الجوار الجغرافي؟ وهل كانت المسالة الكردية في إيران مصدراً من مصادر الصراع والتنافس أم محوراً من محاور التعاون في توجهات السياسة الإيرانية تجاه دول الجوار الجغرافي؟

منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة بالأساس على منهج التحليل النظمي والذي يفيد في تحليل طبيعة النظام السياسي الإيراني قبل وبعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ والسياسة التي انتهجها في إطار التعامل مع أهم القضايا التي تمس مصالح الدولة العليا في نطاق البيئة الإقليمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يساعد هذا المنهج في دراسة علاقة إيران بدول الجوار الجغرافي (تركيا والعراق) من منظور مصالحها القومية. كما سيتم استخدام المنهج المقارن خصوصاً على المستوى الزمني لمقارنة تطورات السياسة الإيرانية تجاه المسالة الكردية قبل وبعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩.

هيكلية الدراسة: ينقسم البحث إلى ثلاث مباحث تسبقه مقدمة، المبحث الأول يتناول نشأة وتطور الحركة القومية الكردية في إيران نشأتها وتطورها، والمبحث الثاني يتناول السياسة الإيرانية تجاه الكرد داخلياً، أما المبحث الثالث فسوف يتناول الكرد في سياسة إيران الخارجية.

المبحث الأول: نشأة وتطور الحركة القومية الكردية في إيران

تعاني إيران منذ أوائل القرن العشرين من حركة كردية مسلحة ساهمت في تفاقم مشاكل إيران الداخلية، فبنهاية الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية والتي جرى على أثرها تقسيم كردستان[١] بدأت حركة قومية كردية لتأكيد وجودها وهويتها القومية واتخذت طابعاً منظماً ومسلحاً في آن معاً بكردستان إيران في محطتها الأولى خلال الفترة ١٩٢٠—١٩٢٥ قادها سمكو[٢] ضد السلطة المركزية مستغلاً آنذاك ضعف القوات الحكومية الإيرانية[٣]، فقد استطاع الأخير السيطرة على المدن الكردية غرب بحيرة أورميه والحصول على اعتراف حكومي بإدارة معظم مناطق كردستان إيران بشكل ذاتي، وفي العام ١٩٢٢ أعلن سمكو من جانبه تأسيس دولة كردية بعدما تمكنت قواته من السيطرة على مدن مهاباد وسقز وبانة وسردشت عدا سنندج وكرمنشاه وتم رفع العلم الكردي[٤].

وفي صيف العام نفسه جاءت ردة فعل الحكومة المركزية في إيران سريعة حينما أرسلت حوالي ثلثي قواتها النظامية إلى كردستان إيران بهدف القضاء على الحركة، وإزاء التفوق العسكري للقوات الحكومية أُجبر

سمكو ومقاتليه على التراجع نحو الحدود التركية[٥]، وفي العام ١٩٢٥ استطاع سمكو مجدداً الاستحواذ على المنطقة الكردية الواقعة غرب بحيرة آورميه والتي أصبحت منطلقاً لحركته المسلحة[٦].

ولكن شاه إيران رضا بهلوي (١٩٢٥–١٩٤١) استطاع بقواته قمع الحركة من جديد واضطر عندها سمكو مجدداً الانسحاب نحو تركيا، وفي العام ١٩٣٠ أعلن شاه إيران العفو عن قائد الحركة سمكو وعندما عاد إلى إيران أقدمت القوات الحكومية على اغتياله في تموز من العام نفسه[٧]. وبذلك طويت أول تجربة من تجارب الحركة القومية الكردية الايرانية في الاستقلال.

أما المحطة الثانية والاهم في تاريخ الحركة الكردية الإيرانية ما حدث في أربعينيات القرن العشرين من تأسيس ما أصطلح على تسميته بجمهورية كردستان في مهاباد الإيرانية في كانون الثاني ١٩٤٦ والتي تولى رئاستها قاضي محمد (زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني – إيران) حيث تم رفع العلم الكردي فوق المباني الحكومية في مدينة مهاباد، إلاَّ أن هذه الجمهورية لم يتسنى لها الاستمرار طويلاً ناهيك عن عدم حصولها على اعتراف دولي بها والدخول في علاقات مع دول أخرى، حيث سقطت بعد احد عشر شهراً من قيامها بيد القوات الإيرانية التي دخلت بدون مقاومة تذكر وتم الحكم على قاضي محمد في ٣٠ آذار ١٩٤٧ بالإعدام في ساحة جوارجرا في مهاباد[٨].

والجدير بالذكر إن الأمر لم يتوقف عند حد قيام حركات مسلحة كردية ومحاولات اقامة حكم ذاتي ضمن ايران بل تعداه وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية (حيث كانت إيران قد خضعت للاحتلال البريطاني والسوفيتي آنذاك) ليشمل نشاطات أخرى مثل قيام الجمعيات الثقافية والأحزاب السياسية التي أخذت على عاتقها نشر الوعي القومي لدى الكرد في إيران وقيادة الحركة فيها لتشهد مناطق شمال غرب إيران بداية جديدة لحركة كردية منظمة، فقد تشكل أول تجمع قومي كردي إيراني عام ١٩٤٢ عرف بجمعية أحياء الكورد (كومه لي)، وتعني (العصبة بالعربية) في كردستان إيران إلاَّ أن هذه الجمعية تحولت بعد ثلاث سنوات وتحديداً في تشرين الثاني ١٩٤٥ إلى حزب سياسي كردي قاده (قاضي محمد) وأطلق عليه اسم الحزب الديمقراطي الكردستاني والذي كان له الدور القيادي بفعل تنظيمه القومي في إنشاء جمهورية مهاباد الكردية[٩] التي اشرنا اليها سابقاً.

فالحزب الديمقراطي الكردستاني بدأ مشروعه السياسي برفع شعار الحكم الذاتي للكرد في إيران[١٠]، وقد اتضح ذلك الشعار من خلال جملة من الأهداف التي أعلن عنها الحزب منذ تأسيسه والتي تضمنت ما يأتي[١١]:

١– إقامة الحكم الذاتي للكرد ضمن إطار الدولة الإيرانية.

٢- استخدام اللغة الكردية في التعليم والإدارة والقضاء داخل كردستان إيران.

٣- انتخاب مجلس تشريعي يكون له حق الإشراف والرقابة في كل ما يخص أمور الدولة والحياة العامة.

٤- حصر موظفي الدولة في المنطقة الكردية بالكرد فقط.

٥- ضمان حقوق الفلاحين في المنطقة ذاتها.

٦- دعم وضمان الديمقراطية في كردستان وحماية حقوق الإنسان الكردي بغض النظر عن معتقده الديني والعرقي والسياسي.

٧- تطوير الخدمات الصحية والثقافية في كردستان.

٨- صرف معظم الضرائب في المنطقة الكردية بأستثناء ٣٠٪ منها فقط تدخل في خزينة الحكومة المركزية(١٢).

وفي أيار ١٩٥٥ نجحت لجنة الحزب المركزية الموحدة والتي ضمت في صفوفها شخصيات كردية قيادية في الحزب أمثال عزيز يوسفي، غني تبلوريان وعبد الرحمن قاسملو يمثلون إقليم مهاباد وشاري عطائي ممثلاً عن سنندج[١٣] في عقد المؤتمر العام الأول للحزب قرب مهاباد حضره عشرون من قيادي الحزب، وفي عام ١٩٥٦ طرح الحزب في مؤتمره الاستثنائي مشروع برنامج جديد يعد انقلاباً واضحاً على الكثير من أفكاره وسياساته التي أعلن عنها عند تأسيسه، فقد تناول البرنامج مشروعية النضال ضد الامبريالية من جهة وضد الاضطهاد القومي الفارسي الذي كانت تمارسه الحكومة المركزية بحق الكرد من جهة أخرى، كما أكد البرنامج على حق الكرد في التعلم باللغة الكردية وعلى تخصيص نسبة معينة للكرد في المدارس العسكرية الحكومية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل دعا إلى إحداث تغيير سياسي في الحكم يسمح بإقامة نظام جمهوري يكون بديلاً عن النظام الملكي الشاهنشاهي، والأكثر من هذا الدعوة إلى اعتماد أسلوب الكفاح المسلح وصولاً إلى تحقيق الأهداف القومية للكرد ليس على مستوى الدولة وحدها بل على مستوى المنطقة التي يتواجد فيها الكرد كمقدمة لتحرير كل كردستان[١٤]، وفي ذلك تطور فكري وسياسي خطير على مستوى الحركة القومية الكردية في إيران.

وفي العام ١٩٦٤تم انعقاد المؤتمر الثاني للحزب في قرية سونيه العراقية قرب قلعة دزه، وفي أعقاب انعقاد المؤتمر تم تغيير اسمه إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران والذي جاء مطابقاً لاسم الحزب الديمقراطي فرع العراق[٢٥].

ومن المفيد ذكره هنا أن النظام السياسي الملكي في إيران ومنذ عودة الشاه إلى الحكم عام ١٩٥٣ اصدر قراراً يقضي بحل كل الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة الإيرانية ومنع تكوين أي تنظيمات خارج مؤسسة صنع القرار بما فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي منع هو الأخر من ممارسة نشاطه السياسي بسبب أفكاره التي اعتبرت متطرفة ومناوئة للنظام[١٦]

وفي أيلول ١٩٧٣ تم انعقاد مؤتمر ثالث دعا فيه الحزب ضمن أهم أهدافه إلى ضرورة إسقاط نظام الشاه والتعاون مع الحركة الوطنية الإيرانية وإقامة الحكم الذاتي في كردستان إيران[١٧].

وفي ظل استمرار سياسة نظام الشاه المتمثلة بالقمع والتنكيل والصهر العرقي ضد الكرد وتجاهل مطاليبهم لسنوات طويلة وما شهدته الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٤ – ١٩٧٨ من إنحسار وتراجع الحركة الكردية الإيرانية جاءت عندها ردة الفعل الكردية متجسدة في التأييد والدعم والمشاركة بشكل فاعل في الثورة الايرانية منذ بدايتها في عام ١٩٧٨ وذلك من خلال تنظيم التظاهرات المعادية للنظام وخاصة في مناطق كرمنشاه وسنندج ومهاباد وآرومية، فضلاً عن قيام القيادة المؤقتة للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة [illegible] نات مؤيدة للثورة أملاً في تلبية النظام السياسي المزمع قيامه لمطالبهم بالحصول على حكم ذاتي ضمن إطار دولة ديمقراطية فدرالية كما يراه الحزب، وبمجرد نجاح الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه في آذار ١٩٧٩ الذي شكل هدفاً من بين أهداف الحزب التي تم ذكرها أنفاً خرج الحزب إلى الحياة العلنية بعد غياب دام ثلاثة وثلاثون سنة من العمل السري، وتم انعقاد المؤتمر العام الرابع في مدينة مهاباد خلال المدة ٢٦ شباط–٦ آذار١٩٧٩ برئاسة كل من قاسملو والحسيني وبحضور (٥٠٠٠) عضو يمثلون المدن الكردية في إيران[١٨]، وأعلن الحزب برنامجه من جديد والمتمثل بالمطالبة بالحكم الذاتي والاعتراف بخصوصية الكرد اللغوية والثقافية[١٩]، وهذا ما جاء على لسان زعيم الحزب عبد الرحمن قاسملو[٢٠] في تشرين الأول ١٩٨٠ حينما قال "إن على طهران أن تعترف بمبدأ الحكم الذاتي لكردستان"[٢١].

!!

كما جاء برنامج الحزب متضمناً أيضاً المطالبة ببرلمان خاص بكردستان إيران وإدارة خاصة به، وفي السياق نفسه قام الحزب بتقديم مذكرة إلى ممثل الحكومة الإيرانية (وزير العمل آنذاك) تتضمن ثمانية نقاط تشكل في مجملها أهداف الحزب ذاتها، إلاَّ أن ممثل الحكومة رفضها معللاً ذلك بأنها متطرفة ولا تنسجم مع توجهات النظام السياسي الجديد[٢٢]، والأكثر من هذا قام النظام بحظر نشاط الحزب في عام ١٩٧٩[٢٣].

ولم تقتصر قيادة الحركة الكردية التي لا تزال تشكل تهديداً كبيراً ومستمراً لايران منذ استقلالها على جناح سياسي وحيد هو الحزب الديمقراطي الكردستاني، فقد شهد العام ١٩٦٩ ظهور حزب كردي جديد ذو توجه ماركيسي يساري بأسم "سازماني زخمتكشاني ئيران " ومختصره (كومه له) ويعني بالعربية (المنظمة الثورية لكادحي إيران) وهو الأخر اعتمد الكفاح المسلح أسلوباً له في عمله السياسي ويرفع هذا الحزب شعار حق تقرير المصير بالنسبة لأكراد إيران[٢٤]، كما أنّه يعد من بين الأحزاب الكردية المحظور عملها على الساحة الإيرانية ولاقى أعضائه وقيادات حزبه حملة اعتقالات واسعة وتم إعدام الكثير منهم على يد قوات الحرس الثوري المعروفة (الباسدران) اضطر الكثير منهم الانسحاب الى داخل الأراضي العراقية لا سيما خلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨[٢٥]، مما يُدّلل على اتساع دائرة التنظيمات الحزبية التي قادت حركة المعارضة الكردية في إيران.

أما التنظيم الجديد الذي يقود الحركة الكردية المسلحة ضد النظام السياسي الإيراني فهو حزب الحياة الحرة الكردستاني (PJAK) الذي لم يعلن عن وجوده رسمياً إلاَّ في تشرين الثاني ٢٠٠٥حيث كان يمارس نشاطه بصورة سرية ويمثل الفرع الإيراني لحزب العمال الكردستاني التركي (PKK)[٢٦] وزعيمه رحمان حاج اجمادي الذي يعيش في منفاه بالمانيا[٢٧]. وترجع بدايات هذا الحزب إلى عام ١٩٩٧ عندما شكلت مجموعة كردية حركة هدفها المناداة بحقوق الإنسان بشكل سلمي بعيداً عن العنف يدعمها في ذلك التجربة التي تحققت في كردستان العراق في أعقاب حرب الخليج الثانية ١٩٩١ في إطار ما اصطلح على [illegible] الأمن وما ضمنته من حقوق ومزايا للشعب الكردي هناك، لكن هذه الحركة تدرك في الوقت نفسه مدى صعوبة تحقيق ذلك سلمياً في ظل تجاهل السلطات الإيرانية لمطاليب من هذا النوع[٢٨]. لا سيما وإنها تنكر في الأساس وجود مشكلة كردية.

وبعد سلسلة من عمليات القمع والمطاردة التي شنتها أجهزة الحكومة الإيرانية ضد الناشطين والمثقفين الكرد عموما اضطر على أثرها قادة الحركة إلى التوجه نحو منطقة كردستان العراق وتحديداً عام ١٩٩٩ ليجدوا فيها ملاذاً أمناً لهم، وهناك استقروا تحت حماية ووصاية حزب (PKK) الذي يتخذ من المثلث الحدودي الممتد ما بين العراق وإيران وتركيا موقعاً لمعسكراته ومنطلقاً لهجماته على معسكرات

القوات التركية قرب الحدود، وفي أعقاب ذلك تحولت هذه المجموعة الكردية التي تضم طلاباً ومثقفين وناشطين في صفوفها من حركة حقوق مدنية إلى حركة وطنية مسلحة تعرف باسم حزب (PJAK) تنادي بضرورة إحلال نظام اتحادي فدرالي ديمقراطي يكفل حقوق الإنسان والمساواة بين المرأة والرجل وحرية التعبير عن الرأي فضلاً عن بناء هوية وطنية كردية إيرانية، وبالرغم من تبني حزب (PJAK) إيديولوجياً بعض الأفكار التي نادى بها زعيم حزب العمال الكردستاني التركي عبد الله اوجلان (المعتقل حالياً لدى السلطات التركية) والمتعلقة بالديمقراطية والدفاع عن الناشطين المدنيين من خلال تأسيس كوادر عسكرية، لكن نجد إن كلا الحزبين الكرديين التركي والإيراني يختلفان في رؤاهما السياسية والإستراتيجية، فالحزب الكردي الإيراني (PJAK) اقل راديكالية في أفكاره وبرنامجه السياسي من الحزب الكردي التركي (PKK) حيث لا يروج الحزب الأول بشكل مطلق خلق دولة كردية مستقلة كما هو الحزب الثاني وبدلاً من ذلك يدعو إلى نظام فدرالي ديمقراطي موحد يمنح بشكل عملي وملموس حكماً ذاتياً ليس للأكراد وحدهم بل يتعداه ليشمل الأذربيجانيين والبلوش والعرب[٢٩].

ويصف (أكيف زاكروس) وهو احد أعضاء مجلس قيادة الحزب السبعة تنظيم الحزب إستراتيجياً بأنه يسعى في مرحلته الأولى إلى نشر إيديولوجية الحزب بين الناس وبشكل خاص الطلاب والنساء ورجال الأعمال ومن ثم تبدأ عملية التنظيم سراً في المدارس والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني في مرحلته الثانية، أما تنظيم الحزب عسكرياً فهو يعتمد أسلوب حرب العصابات، ويمتلك ما يقارب (٣٠٠٠) مقاتل كردي متواجدون على منحدرات جبل قنديل أسهم حزب العمال الكردستاني التركي في إعداد وتدريب هؤلاء المقاتلين بفعل تواجدهم في تلك المنطقة، فضلاً عن تقديمه التسهيلات والدعم اللوجستي متمثلاً بالمستشفيات الميدانية رغم الفصل التام بين الحزبين إدارياً وسياسياً وعسكرياً، وتشكل النساء ٤٥ بالمائة من نسبة التنظيم وقد ساهمن في عمليات عسكرية عديدة نفذها مقاتلو الحزب ضد القوات الحكومية الإيرانية داخل الأراضي الإيرانية، وإزاء تطور الحزب في كوادره وإمكانياته تجلى موقف الحكومة الإيرانية متشدداً حينما وصفته بأنه مجرد جماعة إرهابية تنتهج سياسة تقوم على مهاجمة المدنيين وخطف الجنود الإيرانيين لا سيما خلال عامي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، وفي إطار المواجهات المسلحة بين حزب (PJAK) والقوات الحكومية الإيرانية أقدمت المجاميع الكردية المسلحة التابعة للحزب عام ٢٠٠٤ (وقبل الإعلان عن تأسيسه بعام واحد) على مهاجمة قوات الأمن الإيرانية في منطقة (مريوان) في كردستان إيران كرد فعل على قيام هذه القوات بإطلاق النار على تظاهرة كردية فقتلت عشرة أشخاص من بين المتظاهرين، وفي عام ٢٠٠٥ وطبقاً لتصريحات صادرة عن الحكومة الإيرانية تم الإعلان عن قيام حزب (PJAK) بقتل (١٢٠) جندي

على الأقل، وفي عام ٢٠٠٦ اعترف الحزب عن قيامه بذلك، وفي ٢٧ أيار ٢٠٠٦ قامت فصائل الحزب المسلحة بقتل أربعة جنود في اشتباك وقع قرب بلدة ماكو في كردستان إيران وقد ذكر هذا الخبر محطة تلفزيون (Roj) الناطقة باسم الحزب كرد فعل على قيام قوات الأمن الإيرانية في شباط من العام نفسه بقتل عدد من المتظاهرين الكرد في البلدة ذاتها[٣٠].

ومما يزيد من خطورة تأثير الحركة القومية الكردية على امن إيران الاقتصادي ما حدث من تطورات شهدتها المنطقة الواقعة قرب بازارجان الإيرانية وحسب تصريحات المسؤولين في إيران، أن انفصاليين كرد قاموا بتفجير خط الأنابيب النفطي قرب المنطقة المذكورة أنفاً ومؤكدين في الوقت نفسه ضرورة تغيير ما بين (٦٠ إلى ٧٠) من خط أنابيب النفط [٣١]، وهذا الحدث يشكل سابقة خطيرة في تاريخ المواجهات المسلحة بين الفصائل الكردية المسلحة والسلطة المركزية، كما شهد شهر أيار ٢٠٠٧ مواجهات مسلحة بين القوات الإيرانية والمسلحين الكرد أسفرت عن مقتل سبعة جنود شمال غرب إيران[٣٢].

هذا وقد ظهرت أحزاب كردية إيرانية جديدة منها من اتخذ طريق المعارضة المسلحة مثل حزب الشعب الديمقراطي الإيراني [٣٣]، ومنها من اتبع أسلوب الحل السلمي في المطالبة بحقوق الكرد أمثال حزب الإصلاح الكردي ومنظمة الدفاع عن حقوق الأكراد برئاسة (محمد صادق) اللذان ظهرا عام ٢٠٠٥ [٣٤].

المبحث الثاني: السياسة الإيرانية تجاه الكرد داخلياً

يمثل الوضع الكردي سابقاً وحاضراً احد أهم القضايا التي تشكل تحدياً امنياً يلقي بضلاله على سياسة إيران الداخلية وكيفية معالجتها أو التعامل معها عبر أنظمتها المتعاقبة على الحكم بدءاً بالعهد البهلوي الذي حكم إيران خلال الفترة الممتدة ١٩٢٥—١٩٧٩ ووصولاً إلى عهد الجمهورية الإسلامية الحالية.

فمنذ تولي رضا شاه بهلوي الحكم في إيران ١٩٢٥ والحكومة الإيرانية تتخذ العديد من الإجراءات وفق أسلوب منهجي والتي يمكن رؤيتها بوضوح من خلال ممارساتها سياسة القمع والاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان عبر المواجهات العسكرية ضد الأقلية الكردية ومن يمثلها من أحزاب وحركات في إطار رفضها المستمر الاعتراف بالكرد كجماعة عرقية ومذهبية قائمة بذاتها، ناهيك عن اعتبار المسالة الكردية مجرد قضية إرهاب داخلي ونزعة انفصالية.

فعندما قام سمكو بحركة مسلحة في كردستان إيران الواقعة غرب بحيرة آرومية تمكن حينها الشاه (رضا بهلوي) من القضاء على الحركة، وفي عام ١٩٣١ تجددت الاشتباكات من جديد بين القوات الإيرانية وحركة جعفر سلطان جنوب كردستان ايران والتي انتهت بالقضاء على هذه الحركة [٣٥]، وكان من نتائجها اعتراف ممثل الكرد في البرلمان الإيراني بان ليس من ثمة مشكلة كردية وان الكرد يعتبرون أنفسهم

إيرانيين، وجرى على أثرها منع الكرد من التحدث باللغة الكردية أو ارتداء الزي الخاص بهم ومن يخالف ذلك يعرض نفسه للمسائلة القانونية[٣٦].

وفي أعقاب تسلم (محمد رضا بهلوي) الحكم في إيران عام ١٩٤١ دخلت السلطات الإيرانية من جديد في صراع مسلح مع الكرد ممثلاً بالحزب الديمقراطي الكردستاني وزعيمه قاضي محمد الذي اقدم على تأسيس جمهورية مهاباد الكردية، والتي سرعان ما سقطت بيد القوات الإيرانية بعد مدة لا تتجاوز العام، لتنتهي بذلك أول تجربة لدولة كردية مستقلة، وجاء على أثرها إعلان الحكومة المركزية في طهران الأحكام العرفية في كردستان إيران وتقسيمها إلى أربعة مناطق تم إلحاق ثلاثة منها بمحافظات أذربيجان الغربية وكرمنشاه وعيلام التي تقطنها أغلبية كردية، وبقيت المنطقة الرابعة التي أصبحت تعرف بمحافظة كردستان وذلك لمنع تكرار ما حدث مستقبلاً، كما قامت الحكومة بمنع التحدث باللغة الكردية من جديد[٣٧].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد اتبعت الحكومة سياسة إبعاد الاف العوائل الكردية إلى مناطق إيران الأخرى، كما شهد الحزب الديمقراطي الكردستاني انحساراً واضحاً في نشاطه لم يتمكن بعدها حتى من إعادة تنظيم نفسه خارج البلاد بفعل الاعتقالات والاحكام العسكرية التي طالت قيادات الحزب ومن بينهم عزيز يوسفي، ولكن سرعان ما تمكن الحزب من معاودة نشاطه السياسي بفضل حزب " توده " الحزب الشيوعي الإيراني الذي ساهم في إحياء تنظيمات الحزب الديمقراطي الكردستاني (ح. د. ك)[٣٨].

إلاَّ أن سياسة الشاه تجاه أكراد إيران تخللتها بعض الإجراءات التي يمكن اعتبارها إصلاحية لتحسين صورة النظام أمام شعبه أبان قيام الثورة في العراق عام ١٩٥٨ والتي أعطت الكثير من الحقوق للأقلية الكردية هناك، ومن هذه الإجراءات "استحداث كرسي الأستاذية في جامعة طهران يخص الحضارة الكردية، وتعليم اللغة الكردية بمعدل ست ساعات في الأسبوع في جميع مدارس كردستان، والسماح بإصدار جريدة يومية وعدة مجلات دورية في مهاباد وإنشاء عدة مستشفيات ومدارس)[٣٩]. ومع كل ذلك استمرت الحكومة الإيرانية في سياسة قمع وخنق الحركة الكردية في إيران وعزلها عن أكراد المنطقة ولا سيما أكراد العراق وقياداتهم من خلال استمالة الأخيرين ودعوتهم إلى العصيان والتمرد ضد النظام العراقي آنذاك من جهة ومنع أكراد إيران من اتخاذ منطقة كردستان العراق ملجأ لهم بالتعاون مع أكراد العراق من جهة أخرى، والذي انعكس كل ذلك سلباً على الحركة الكردية الإيرانية، وقد تحقق للحكومة الإيرانية ما أرادت خلال عامي ١٩٦٧ – ١٩٦٨ حينما تمكنت القوات الإيرانية من القضاء على هذه الحركة وتصفية ما يقارب (٥٣) عضواً منها بما فيهم قياداتها التي كانت متواجدة في كردستان إيران آنذاك "[٤٠].

واستمرت مواقف الحكومة الإيرانية بعد سقوط نظام الشاه وانتصار الثورة الإسلامية في آذار ١٩٧٩ على نفس النهج السابق في قمع ومطاردة الأحزاب الكردية وفصائلها المسلحة وحظر نشاطها السياسي فيما بعد، لا سيما بعد أن جدَّد قادة الحركة الكردية وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني مطلبهم في منح الكرد حكماً ذاتياً أمام أنصار مرشد الثورة الإسلامية (الخميني) قائلين ((لقد اضطهدنا من قبل الشاه وهذا ما تعرضتم له انتم أيضاً، انتم تريدون جمهورية إسلامية ونحن نريد الحكم الذاتي)) [٤١]، فبعد مضي شهرين على تسلم النظام الجديد السلطة في إيران قام الجيش بتحريك قواته إلى المدن الكردية ودخل في مواجهات مع عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني[٤٢].

إلاَّ أن هذه المواجهات المسلحة بين القوات الإيرانية التي مثلتها قوات الحرس الثوري الإيراني (الباسدران) وبين الفصائل الكردية المسلحة تخللتها المفاوضات في بعض الأحيان، ففي تشرين الثاني ١٩٧٩ تقدمت الحكومة الإيرانية الجديدة بمقترح يقضي منح الأكراد إدارة مناطقهم بحرية كبديل عن مطلبهم الوحيد في الحكم الذاتي، وإزاء ذلك رفض الكرد مُقترح الحكومة وعندها تجددت المواجهات المسلحة من جديد، وفي العام ١٩٨٠ دعا رئيس الجمهورية آنذاك (أبو الحسن بني صدر) الكرد للجلوس إلى طاولة المفاوضات لبحث مطاليبهم شرط إلقاءهم السلاح، إلاَّ أن الكرد رفضوا ذلك[٤٣]. وهذه الدعوة تدلل على قوة الحركة الكردية.

وفي إطار استمرار سياسة التهدئة وتخفيف حدة التوتر مع الكرد قامت السلطات الإيرانية بمنح الكرد بعض صلاحيات الإدارة الذاتية الشكلية في المنطقة الكردية ومنها إمكانية إجراء انتخابات بلدية واختيار لجان مكلفة بالتخطيط الاقتصادي الريفي، وإنشاء الطرق بأستثناء الضرائب والأمور المالية والنقل والمواصلات والشرطة والبث الإذاعي والتلفزيوني لتبقى حصراً بيد الحكومة المركزية، مع استمرار رفض السماح بتدريس اللغة الكردية في مدارس كردستان وحصر لغة التعليم باللغة الفارسية (لغة البلاد الرسمية) [٤٤].

وعند تقييم هذه السياسة التي إتبعتها الحكومة الإيرانية في تعاملها مع الحركة الكردية عبر فتح قنوات الحوار مع ممثلي الكرد أو منح بعض المكاسب التي هي دون طموح الحركة الكردية، لا يمكن وصفها إلاَّ أنها تكتيكية ومناورة سياسية كان القصد من وراها منح نفسها فرصة استعادة دورها في السيطرة على أجزاء أراضيها في شمال غرب البلاد والالتفاف على مشروع إقامة حكم ذاتي في كردستان إيران، إذ سرعان ما عادت إلى استخدام أساليب العنف مرة أخرى في قمع الحركة الكردية من خلال قيام القوات النظامية في ربيع ١٩٨٠ بعد صدور الأوامر من الرئيس الإيراني آنذاك (أبو الحسن بني صدر) بحملة عسكرية واسعة على المناطق الكردية وخاصة في مدن مهاباد، سنندج، باره ومريوان [٤٥]، كما تجدد القتال في أيار من العام

نفسه في مدينة مهاباد وتعرضت مدينة سنندج لقصف جوي وانتهت المواجهات المسلحة بسقوط كبرى المدن الكردية بيد القوات الحكومية [٤٦].

ورغم ما ألت إليه العلاقة بين النظام السياسي الإيراني والحركة الكردية المسلحة إلاَّ إن ذلك لم يسجل تراجعاً في مطالب الأخيرة بل على العكس من ذلك زاد تمسكها في حق حكم مناطقها الكردية بنفسها، وهذا ما وجدناه في تصريح أدلى به عبد الرحمن قاسملو زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في تشرين الأول ١٩٨٠ حينما قال ((إن على طهران أن تعترف بمبدأ الحكم الذاتي وسحب قواتها من الاقليم...)) [٤٧].

وتم استئناف المواجهات بين القوات الحكومية والفصائل الكردية المعارضة من جديد، وبحلول صيف ١٩٨٣ تمكنت قوات الحرس الثوري الإيراني (الباسدران) الذي كان من بين مهامه ((ضرب الانفصاليين)) من طرد المسلحين الكرد من المناطق الكردية الهامة وإحلال قواته محلها[٤٨]، وعندها استطاع النظام الإيراني إخماد حركة المقاومة الكردية المسلحة لفترة امتدت حتى عام ١٩٨٩ حينما اقترح الرئيس الإيراني آنذاك هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩–١٩٩٧) مشروع يقضي بموجبه أولاً: منح الأكراد مجلسين تشريعي وتنفيذي يكون الأول منتخب والثاني يتم تعيينه من قبل النظام السياسي وثانياً: منحهم حق التكلم والتعليم بلغتهم [٤٩]، إلاَّ ان هذا المشروع لم يكتب له النجاح بفعل عملية الاغتيال التي تمت في ١٣ تموز من العام نفسه [٥٠]، في العاصمة النمساوية (فيينا) والتي طالت قيادات سياسية كردية تمثلت بالأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني ((عبد الرحمن قاسملو)) وممثل الحزب في أوربا وناشط سياسي أثناء جولة محادثات بينهم وبين ممثلي النظام الإيراني بغية التوصل إلى حل سلمي للقضية الكردية في إيران [٥١].

الجدير بالذكر أن الحركة الكردية الإيرانية وفصائلها المسلحة كانت قد تعرضت طيلة فترة الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨ إلى ملاحقة واسعة من قبل قوات الحرس الثوري الإيراني وسيطرة الأخيرة على مقرات ومراكز الأحزاب الكردية المعارضة وفي مقدمتها الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب (الكومه له) مما دفع بقيادات هذه الأحزاب اللجوء إلى الأراضي العراقية مدعومة من الحكومة العراقية آنذاك، إلاَّ أن هذا الإجراء الاحترازي الذي قامت به قيادات هذه الأحزاب لم يثني القوات الإيرانية عن قيامها بتدمير ما يقارب من(٢٧٠) قرية كردية [٥٢]، تعتبرها قواعد لعمل الحركة الكردية.

والشيء اللافت للانتباه أن عملية الاغتيالات التي طالت قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في المنفى لم تتوقف، وهذا يدلل على نشاط هذه القيادات وفعاليتها وما تمثله من عنصر قلق ومصدر إزعاج للنظام الإيراني من جهة، ويعكس مدى إصرار الجانب الإيراني وتصميمه القضاء على كوادر الحزب أملاً في تصفية القضية الكردية بمجملها من جهة أخرى، ففي عام ١٩٩٢ تم اغتيال (صادق شرفكندي) أمين عام الحزب وممثلي الحزب في أوربا وفي ألمانيا أثناء تواجدهم في مطعم ميكونوس في برلين بألمانيا كما ذهب ضحية الاغتيال أربعة من قادة الحزب[٥٣].

وفي كانون الثاني ٢٠٠٢ أقدمت السلطات الإيرانية على إعدام (كريم توجالي) احد أعضاء حزب الشعب الديمقراطي الإيراني الكردي المعارض والذي كان قد شارك في المعارضة المسلحة ضد الحكومة في وقت سابق، وقد تم إعدامه في مدينة مهاباد، وفي تشرين الأول من العام نفسه قامت الحكومة بإعدام (حمزة غديري) وهو عضو أخر من أعضاء الحزب المذكور أنفاً في مدينة آروميه[٥٤]. كما شهد صيف ٢٠٠٥ مواجهات عنيفة بين قوات الأمن الإيرانية والقوى الكردية المعارضة نجم عنها إعدام وسجن أكثر من (٤٢٩) شخص[٥٥]. وفي الشهر ذاته قامت قوات الأمن الإيرانية بتصفية (شوان قدري) الناشط السياسي الكردي المعروف في مدينة مهاباد ذاتها نتج عن ذلك اندلاع أعمال عنف استمرت عدة أسابيع طالت المدن الكردية التالية: مهاباد، سنندج، بوكان، سقز، بانه، شنو وسردشت[٥٦].

وعلى الصعيد ذاته تعرضت قواعد حزب الحياة الحرة الكردستاني الإيراني (PJAK) في جبال قنديل لهجمات متكررة من قبل الحرس الثوري الإيراني بلغت ذروتها في شباط ٢٠٠٧ بعد مقتل القائد الإقليمي للحرس الثوري في تحطم طائرته المروحية والتي اتهم الحزب المذكور أنفاً في إسقاطها، وفي منتصف أب ٢٠٠٧ تصاعدت عمليات القصف الإيراني لمواقع حزب (PJAK)[٥٧].

أما الحديث عن السياسة الإيرانية تجاه الكرد في جانبها الإنساني واللغوي فهي لا تقل خطورة عن جانبها الأمني والعسكري في مواجهة الحركة الكردية المسلحة، ففي الجانب الإنساني مازالت تمارس السلطات الإيرانية سياسة التمييز والاضطهاد العرقي والديني تجاه الأقليات غير الفارسية، فقد قامت في عام ٢٠٠١ بتعيين محافظ جديد لإقليم كردستان (مهاباد سابقاً) لا يمثل أغلبية سكان الإقليم الذين هم من الأكراد السنة رغم اعتراض ممثلو الأقلية الكردية في البرلمان الإيراني على ذلك[٥٨].

وفي عام ٢٠٠٣ أرسلت منظمة حقوق الإنسان التابعة للأُمم المتحدة لجنة إلى إيران تطالب الحكومة فيها بإيقاف إعدام المواطنين الأكراد، وقد صاحب موقف المنظمة هذا مناشدة جميع منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، إلاَّ أن السلطات الإيرانية أقدمت في آذار من العام نفسه على إعدام ثلاث شبان أكراد في كردستان إيران لأسباب غير معروفة[٥٩].

وفي ٢٦ كانون الأول ٢٠٠٥ تبنت الجمعية العامة للأُمم المتحدة مسودة القرار رقم ٢ في جلستها ذي الرقم (١٠٤٣٧) والمتعلق بوضع حقوق الإنسان في إيران تدعوفيه الحكومة الإيرانية الى ((ضمان الاحترام الكامل لحقوق حرية الاجتماع والتعبير عن الرأي وإنهاء وإعتقال المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، كما يدعو القرار أيضاً إلى ضمان لاحترام الكامل والمساواة أمام القانون وإلغاء استخدام التعذيب والعقوبات القاسية غير الإنسانية ومحاسبة الذين يفلتون من عقوبة انتهاك حقوق الإنسان وإلغاء عملية الإعدام العلنية وتحديداً التي تجري بحق أولئك الذين هم دون سن الثامنة عشر وإنهاء جميع أشكال التمييز والعنف ضد الأقليات)) [٦٠].

أما الجانب اللغوي فكما هو معروف إن إيران بلد ذو لغات وثقافات متعددة بفعل التنوع العرقي والمذهبي، إلاّ أن نظام الجمهورية الإيرانية الإسلامية وفي إطار التعامل مع الأقليات العرقية غير الفارسية، عمد إلى أتباع سياسة لغوية عرفت بسياسة تفريس جميع أقاليم الدولة (أي جعلها فارسية) بما فيها سكان المنطقة الكردية كان قد بدأها مؤسس الأسرة البهلوية (رضا خان) أملاً في إذابة القوميات غير الفارسية، متجاهلاً بذلك لغات بقية الأقليات، ورغم بعض التحول الذي طرأ على سياسة إيران اللغوية تجاه الأقليات الكردية حينما سمحت باستخدام اللغة الكردية في البث الإذاعي ومطابع الإعلام والدعاية في المناطق الكردية، إلاّ أن ذلك لم يغير من موقف هذه الأقلية، لانها كانت تدرك تماماً أن هذا التحول كان المقصود منه **أولاً** منح الحكومة نفسها فرصة استعادة سيطرتها بشكل فعال على منطقة كردستان، من خلال استمالة عقول القوميين الكرد، وقطع الطريق أمام الإعلام التابع للأحزاب الكردية المعارضة والذي يستند إلى فكرة المنطقة المحررة (والتي كنا قد اشرنا إلى ذلك عندما تناولنا حزب الحياة الحرة الكردستاني الإيراني الذي كان قد انشأ محطة تلفزيونية (ROJ) ناطقة باسمه، إضافة إلى إنشاء أربع محطات تلفزيونية أخرى حديثاً، **وثانياً** خلق أحزاب كردية إسلامية تسير وفق توجهات النظام السياسي الإسلامي الإيراني [٦١].

ومما يؤكد حقيقة السياسة اللغوية هذه ما جرى في شباط ٢٠٠٤ من قيام ست نواب كرد في البرلمان الإيراني بتقديم استقالتهم بسبب عدم تنفيذ السلطات الإيرانية المادتين (١٥، ١٩) من الدستور [٦٢]، وحرمان الأكراد وأهل السنة من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الممنوحة أصلاً للفرس والشيعة، إلاّ أن نائب رئيس البرلمان رفض طلب الاستقالة هذه، معللاً ذلك أن القوانين الخاصة بالبرلمان الإيراني لا تجيز الاستقالة الجماعية بل بصورة فردية [٦٣].

!!

المبحث الثالث: الكرد في سياسة إيران الخارجية

يشغل الكرد حيزاً كبيراً في تشكيل سياسة إيران الخارجية وفي صياغة طبيعة علاقاتها أو تفاعلاتها مع دول الجوار الجغرافي التي تشترك معها في ذات التكوين العرقي، نظراً لما يحمله من خطر له تأثيراته الهامة على سياسات هذه الدول مجتمعة (إيران، تركيا والعراق) وما يثيره من أزمات داخلية يتهدد به الاستقرار السياسي ووحدة وأمن البلاد.

لقد كانت السياسة الخارجية الإيرانية طيلة فترة حكم الأسرة البهلوية (١٩٢٥ – ١٩٧٩) فيما يخص قضايا الأمن الحدودي والوضع الكردي ودية وايجابية لا سيما مع الجارة تركيا، حيث لم يصدر عن إيران أي دعم أو تأييد للحركة الكردية المسلحة في تركيا وقابلتها الأخيرة في ذلك، فقد شهدت الأعوام ١٩٢٦ و ١٩٣٢ توقيع البلدين (إيران وتركيا) إتفاقيات ثنائية تضمنت بنوداً تتعلق بالتعاون والتنسيق الأمني في مواجهة مثل تلك الحركات لا سيما مناطق حدودهما المشتركة [٦٤]، والتي تمتد لمسافة تبلغ ٤٥٤ كم[٦٥] يدفعهما في ذلك مصالحهما المشتركة والتي تتمثل في الحيلولة دون قيام كيان كردي مستقل على أي من أراضيهما أو أراضي دولة أخرى متصلة بهما جغرافياً (والمقصود هنا العراق).

فيما يخص سياسة إيران الخارجية تجاه العراق الذي تأخر اعترافها به حتى عام ١٩٢٩، فقد اتسمت بحالة من عدم التعاون بشأن الكرد حيث مارست إيران سياسة تمثلت بالتدخل العسكري في كردستان العراق وبشكل مستمر بحجة ملاحقة العناصر الكردية المسلحة آنذاك، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى توقيع معاهدة ١٩٣٧ بين العراق وإيران[٦٦] والتي مهدت لتوقيع اتفاقية عدم الاعتداء في تموز ١٩٣٧ بين العراق وإيران وتركيا وأفغانستان في قصر شاه إيران (شمالي طهران) والتي عرفت باسم (ميثاق سعد اباد) وكانت المعاهدة قد تضمنت عشر مواد تناولت أربعاً منها معالجة السيطرة على الأكراد [٦٧].

ويمكن تفسير السياسة التي انتهجتها إيران في إطار توقيعها الاتفاقية الأخيرة عام ١٩٣٧ على أساس مصالحها الأمنية بحكم جوارها الجغرافي مع تركيا والعراق (باستثناء أفغانستان) من ناحية وتركز أكثرية الأكراد ذوي النزعة الانفصالية في المنطقة الحدودية الممتدة بين هذه الدول الثلاث من ناحية أخرى والتي يمكن أن تخلق حالة من عدم الاستقرار تؤثر بدورها على الأمن القومي الإيراني، خاصةً إذا علمنا إن إيران ترتبط بحدود طويلة مع العراق تمتد لمسافة (١١٧٠ كم) يصعب معها السيطرة عليها إلى جانب أسباب أخرى [٦٨].

ولنفس الغرض السابق انضمت إيران عام ١٩٥٥ إلى حلف بغداد ((السنتو)) لدواعي أمنية حققت من خلاله نجاحاً عسكرياً في تصفية حركة عشيرة جوانرو الكردية المسلحة شمال منطقة كرمنشاه قرب الحدود العراقية الإيرانية [٦٩].

إلاَّ أن سياسة إيران الخارجية ومنذ عام ١٩٦٩ اتخذت منحى سلبي في إطار علاقاتها الخارجية مع العراق بشأن المسالة الكردية، عندما قامت الحكومة الإيرانية عام ١٩٦٩بإلغاء معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ من جانب واحد وقيام الحكومة العراقية بإصدار بيان ١١ آذار ١٩٧٠ وقانون الحكم الذاتي للأكراد في ١١ آذار ١٩٧٤، يضاف إلى ذلك الموقف المعارض الذي اتخذه العراق بشأن احتلال إيران للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي نهاية عام ١٩٧١ والذي تمخض عنه قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران ومشاركة العراق لدول عربية عديدة في تقديم شكوى مشتركة إلى مجلس الأمن الدولي تندد بذلك الاحتلال [٧٠]، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى قيام الحرب بين العراق وإيران والتي دامت ثمان سنوات شهدت الكثير من التغيير في سياسة إيران تجاه أكراد العراق تمثلت بتقديم الدعم اللوجستي والعسكري للأحزاب الكردية المناوئة للنظام العراقي آنذاك وبشكل خاص الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) [٧١]، قابله العراق بتقديم يد العون للكرد الإيرانيين في مواجهة نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية الجديد [٧٢].

ويتضح مما تقدم أن إيران كما، هو شأن العراق، تسعى إلى خلخلة الأوضاع الأمنية للطرف المقابل من خلال استخدام الكرد كورقة ضغط عملاً بسياسة توازن الجميع[٧٣] التي تنص كنظرية على خلق الفوضى وتوفير الأجواء الملائمة لها لدى جميع الدول التي تشترك في مشكلة واحدة تتمثل بوجود ذات الأقلية الكردية كمصدر تهديد داخلي لأنظمتها السياسية يلقي بتأثيراته على السياسة الخارجية للدولتين معاً.

إلاَّ أن وجود حالة الخلاف السياسي بين إيران والعراق بشأن الكرد قابله حالة توافق وتعاون وتنسيق امني وتطابق وجهات النظر بين إيران وتركيا، أنطلاقاً من رفضهما مبدأ منح الكرد حكماً ذاتياً، حيث عقد البلدان سلسلة من الاتفاقات الأمنية الخاصة بضبط الحدود ومطاردة من يقومون بالإعمال المسلحة وضرب أي نشاط كردي معادي يهدد امن وسلامة الدولتين، كانت الأولى منها في تشرين الثاني ١٩٨٤ حين ألتزم بموجبها كل طرف بمنع أي نشاط على أراضيه يهدد امن الطرف الأخر [٧٤]، علماً أن هذه الاتفاقية جاءت في أعقاب لجوء قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني إلى كردستان العراق عام ١٩٨٣ ولجوء عناصر حزب العمال الكردستاني التركي[٧٥] إلى كردستان إيران أثناء فترة الحرب العراقية – الإيرانية، كما أن هذه الاتفاقية جاءت في أعقاب ما تردد من أنباء تفيد بان الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي وحزب العمال الكردستاني التركي قد معاهدة وفاق في تموز ١٩٨٣ أطلق عليها (مبادئ التضامن) اتفق بموجبها الحزبان على التعاون ضد أعدائهما المشتركين [٧٦]، يضاف إلى ذلك أن هذا الاتفاق الأمني

بين البلدين يندرج في إطار تبادل المنفعة السياسية كمشروع وقائي يضمن للطرفين عدم دخول احدهما في علاقات تعاون مع احد الأحزاب الكردية الإيرانية والتركية مما يلحق الضرر بمصالح الطرف الأخر.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن الاتفاق الأمني لم يبقى مقتصراً على حكومتي البلدين (إيران وتركيا) بل شمل الأحزاب الكردية لخلق حالة من التوازن الجيو ستراتيجي بين الدولتين المتجاورتين جغرافياً والحركات الكردية المعارضة التي تتخذ من أراضي الدولتين أو أراضي كردستان العراق منطلقاً لشن هجماتها على مواقع قوات البلدين، كما أن هذا الاتفاق الأمني بين إيران وتركيا يختلف كثيراً عن الاتفاق الأمني الموقع بين العراق وتركيا في تشرين الأول ١٩٨٤ كون الأخير يسمح لقوات الدولتين بالدخول في أراضي الدولة الأخرى في حالة الضرورة القصوى فقط ولمسافة (٥ كم) ولمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام.

وفي عام ١٩٨٦ عقدت إيران مع تركيا من جديد اتفاقاً امنياً يقضي بالسماح لقوات بلديهما بالتوغل في أراضي البلد الأخر ولمسافة تصل إلى (٣٠ كم) بهدف ملاحقة العناصر الكردية المسلحة[٧٧]. وبناءً على هذه الاتفاقية فقد تحقق لإيران مكسباً سياسياً وامنياً مؤكداً من خلال حصولها على دعم وتأييد تركيا في قمعها للحركة الكردية في شمال غرب البلاد كما تحقق لتركيا أيضاً من جراء هذا الاتفاق.

وفي تسعينيات القرن العشرين توصل المسؤولين في إيران وتركيا إلى توقيع عدد من الاتفاقات الأمنية انطلاقاً من حرصهما على التعاون في مواجهة الحركة الكردية في دولتيهما وشعورهما بالقلق إزاء إمكانية ظهور كيان كردي مستقل في شمال العراق، لا سيما بعد أن شهدت منطقة كردستان العراق فراغاً امنياً وسياسياً بسبب انسحاب حكومة بغداد منها وإقامة ما يعرف بمنطقة (الملاذ الأمن) للكرد فيها،فقد عقد البلدان اتفاقاً امنياً في أيلول ١٩٩٢،إلا أن الاتفاق لم يكتب له النجاح بسبب تبادل الاتهامات بين الطرفين، فطهران اتهمت أنقرة بتقديم الدعم لمنظمة مجاهدي خلق[٧٨]، في حين وجهت تركيا اتهاماتها لطهران بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني وحزب الله التركي استناداً إلى معلومات أوردتها المخابرات التركية [٧٩]، إلا ان حاجة كلا البلدين لتامين حدودهما المشتركة دفعهما إلى تفعيل حالة التعاون الأمني من جديد، ففي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٣ تم توقيع الاتفاق الأمني الأول في العاصمة التركية، يقضي بعدم سماح إيران وتركيا لأي منظمة إرهابية بالعمل فوق أراضيها، وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق الأمني في ختام انعقاد سبعة اجتماعات أمنية بين الوفدين الإيراني والتركي، وقد حقق هذا الاتفاق نجاحاً كبيراً بالنسبة

شخصاً) من أعضاء حزب العمال الكردستاني التركي كان عشرة منهم قتلى، وحتى شهر أيار ١٩٩٤ كان المسؤولين في الدولتين قد عقدا عشرة اجتماعات تناولت بحث السبل الكفيلة للسيطرة على الجماعات الإرهابية التي تشكل تهديداً لكلا البلدين، وفي شهر تموز من العام نفسه قام الرئيس التركي آنذاك (سليمان

ديميريل) بزيارة إلى طهران التقى خلالها بالرئيس الإيراني آنذاك (هاشمي رفسنجاني) وبحث معه مسائل عديدة في مقدمتها المسالة الكردية، وأكد خلال اللقاء الرئيس الإيراني للصحفيين بان إيران تتعاون مع تركيا تعاوناً تاماً ضد حزب العمال الكردستاني وأعلن أن إقامة دولة كردية من قبيل المستحيلات [٨٠].

وقد تكررت لقاءات كبار المسؤولين الأتراك والإيرانيين في إطار ما يعرف بدبلوماسية القمة حينما قام رئيس الوزراء التركي آنذاك (نجم الدين اربكان) في ١٠آب ١٩٩٦ بزيارة إلى طهران واتفق خلالها البلدان على ضرورة ضبط الحدود بينهما، وأثناء الزيارة صرح الرئيس الإيراني آنذاك (هاشمي رفسنجاني) إن إيران ستقمع المسيئين للأمن على الحدود المشتركة، وإنها لن تسمح لأي مجموعة بتأجيج التوتر على الحدود المشتركة مع تركيا انطلاقاً من الأراضي الإيرانية [٨١].

وفي عام ١٩٩٩ وقعت إيران مع تركيا اتفاقاً امنياً جديداً خاص بالمسائل الأمنية وأمن الحدود وتضمن الاتفاق بنوداً عديدة أهمها:

١- إقامة خط هاتفي مباشر بين القادة العسكريين الإيرانيين والأتراك المتواجدين على جانبي الحدود[٨٢].

٢- قيام البلدين بتبادل المعلومات الاستخبارية فيما يتعلق بنشاط المتمردين.

٣- التنسيق المشترك للعمليات العسكرية التي تستهدف حزب العمال الكردستاني والجماعات الإيرانية المعارضة ومجاهدي خلق إيران. [٨٣]، وبعد مضي خمس سنوات عقد البلدان اتفاق أمني أخر في طهران أواخر تموز ٢٠٠٤ أثناء الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) إلى إيران يقضي بمحاربة متمردي أكراد تركيا وإيران معا [٨٤]. ووضع حزب العمال الكردستاني على قائمة الإرهاب بناءً على طلب تركيا بذلك، وبالمقابل وضعت الأخيرة منظمة مجاهدي خلق الإيرانية على القائمة ذاتها، وفي إطار تنفيذ الاتفاق الأمني هذا، اشتركت قوات البلدين في عملية عسكرية كبيرة ضد المقاتلين الكرد الذين يتخذون من المنطقة الكردية الإيرانية على طول الخط الحدودي الممتد مع تركيا ملاذاً أمنا لهم[٨٥]، وقد أثمر هذا الاتفاق عن قيام إيران بتسليم تركيا حوالي (١٥٠) من عناصر حزب (PKK) الذين تم اعتقالهم خلال محاولتهم التسلل عبر الحدود المشتركة[٨٦].

أما بالنسبة لسياسة إيران بخصوص حدودها مع العراق، اتسمت بالتدخل العسكري المباشر، تحت ذريعة مطاردة العناصر الكردية المسلحة التي تتخذ من منطقة كردستان العراق منطلقا لهجماتها العسكرية، مستغلة في ذلك حالة الفراغ الأمني والعسكري بعد انسحاب الحكومة المركزية في بغداد منها وقيام حكومة الإقليم الكردية في تشرين الأول ١٩٩٢، فقد شهد العام نفسه قيام الطائرات العسكرية الإيرانية بقصف معسكرات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في منطقة حظر الطيران الجوي العراقي

شمال خط العرض ٣٦، [٨٧] وخلال عامي ١٩٩٣-١٩٩٤ قامت إيران من جديد بقصف جوي ومدفعي لقرى ومدن كردية في شمال العراق بحجة تواجد عناصر الحزب المذكور أنفاً فيها [٨٨]، وهذا ما أكدته حكومة الإقليم في كردستان العراق حينها [٨٩].

في عام ١٩٩٥ أقدمت القوات الإيرانية على التوغل في منطقة كردستان العراق ولمسافة تصل إلى ٩٠ كم [٩٠]، وتكرر الأمر ذاته في تموز عام ١٩٩٦ وبقوة عسكرية قوامها (٢٠٠٠جندي) دخلت الأراضي العراقية لمسافة ٥٠ كم مستهدفة في ذلك معسكرات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في منطقة كويسنجق الكردية [٩١]، وكل تلك الخروقات الأمنية الحدودية من الجانب الإيراني، جاءت كرد فعل على تصاعد حدة العمليات العسكرية التي قام بها الحزب من جانبه ضد إيران عبر الحدود مع العراق [٩٢].

وفي الأطار ذاته، واصلت إيران عملياتها العسكرية في كردستان العراق خلال العام ٢٠٠٦ وسط حديث عن تزايد الهجمات التي تتعرض لها قواتها العسكرية من قبل العناصر الكردية الإيرانية المعارضة لها رغم تكرار إدانة الحكومة العراقية لهذه العمليات كونها انتهاكاً صارخاً لسيادة العراق وحرمة أراضيه وأجوائه، ففي نيسان ٢٠٠٦ قامت القوات الإيرانية بقصف مواقع حزب الحياة الحرة الكردستاني (PJAK) والموجودة في منطقة حاج عمران التابعة لمحافظة اربيل (عاصمة إقليم كردستان العراق) بالمدفعية الثقيلة [٩٣].

وفي أوائل شهر أيار من العام نفسه توغلت القوات الإيرانية داخل الأراضي العراقية ولمسافة تصل إلى ٥ كم ثم قامت بالانسحاب منها [٩٤]. وقد تجسدت ردة الفعل العراقية تجاه سياسة خرق الحدود التي تمارسها إيران من خلال ما صرح به هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي في شهر أيار ٢٠٠٦ أثناء لقاءه سفير إيران الجديد حينما عبّر للأخير عن ((مشاعر القلق في العراق إزاء أنباء الخروقات الإيرانية في بعض المناطق الحدودية مجدداً حرص حكومة بلاده على معالجة المشاكل مع الجيران ومن بينها الحشود العسكرية وعمليات القصف الإيرانية والتركية في الشمال بالطرق الدبلوماسية رافضاً في الوقت نفسه أي مساس بسيادة الدولة العراقية)) [٩٥]. وفي نهاية شهر أيار من العام نفسه وفي حديث لوزير الخارجية العراقية لهيئة الأذاعة البريطانية (BBC) جاء فيه ((أن بعض المناطق تعرضت للقصف ولم تكن هناك اختراقات واسعة للأراضي العراقية)) ومؤكداً خلال حديثه "حرص العراق على حل أي مشاكل تتعلق بالوضع في المناطق الحدودية من خلال الحوار"[٩٦].

ورغم التصريحات والبيانات الصادرة عن وزارة الخارجية العراقية التي أعربت من خلالها عن القلق إزاء سياسات إيران تجاه الكرد داخل الأراضي العراقية، إلاّ أن القوات الإيرانية قامت من جديد بتوغل عسكري في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦ داخل كردستان العراق ولمسافة تبلغ عدة كيلو مترات [٩٧]، وفي

٢٨ شباط ٢٠٠٧ أعلنت الحكومة الإيرانية عن نيتها مهاجمة المسلحين الكرد الذين يتخذون من الشريط الحدودي الإيراني العراقي مقراً لمعسكراتهم إذا لم يتم طردهم من تلك المناطق [٩٨]، وفي ١٦ أب من العام نفسه قامت إيران من جديد بقصف مدفعي لمناطق وقرى جبال قنديل في كردستان العراق نتج عن ذلك القصف نزوح شبه جماعي للسكان منها [٩٩].

الخاتمة:

منذ قيام الحركة القومية الكردية في إيران أوائل القرن العشرين وحتى يومنا هذا، تشهد الساحة السياسية الداخلية لإيران صراعاً اقل ما يوصف بأنه دراماتيكي بين السلطات الإيرانية وفصائل الأحزاب الكردية المسلحة المطالبة بحقوق الأقلية الكردية أسوةً بالأكثرية الفارسية، وكل ذلك ناجم عن تجاهل هذه السلطات لمطاليب الكرد والاعتراف بخصوصيتهم القومية، ويلاحظ على بعض هذه الأحزاب الكردية التي ما تزال تقود الحركة المسلحة، وبشكل خاص الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وحزب الحياة الحرة الكردستاني، قد بدأ بشكل تنظيم سياسي يغلب عليه الطابع السلمي لكن بفعل السياسة التي اعتمدها النظام والمتمثلة بالصهر العرقي واستخدام القوة وتجاهل مطاليب الكرد في إقامة حكم ذاتي تحول هذين الحزبين إلى تنظيم مسلح كان لهما الدور الأساسي في تطور الحركة القومية الكردية في إيران فكرياً وسياسياً، كما نجد في هذين الحزبين إنهما قد اتخذا من منطقة كردستان العراق ملاذاً أمناً لهما من جهة، ومنطلقاً لشن هجماتهم على معسكرات القوات الإيرانية ثم الانسحاب إليها من جهة أخرى، مما يدلل على اتساع نطاق الحركة الكردية الإيرانية جغرافياً.

هذا ولم تشهد السياسة الإيرانية تجاه الكرد داخلياً أي تغيير منذ قيام الحكم البهلوي في إيران (١٩٢٥ – ١٩٧٩) وحتى قيام نظام الجمهورية الإسلامية الذي ما يزال يمارس حكمه فيها، حيث استمرت مواقف الحكومة الإيرانية في قمع ومطاردة قيادات وعناصر الأحزاب الكردية، ناهيك عن حملات الاعتقالات وتصفية الكوادر القيادية لهذه الأحزاب داخل وخارج البلاد، ولم تتوقف هذه المواقف عند هذا الحد، بل مارست سياسة التمييز والاضطهاد العرقي والمذهبي تجاه الكرد، فضلاً عن أتباعها سياسة تفريس جميع أقاليم الدولة بما فيها المناطق الكردية.

والشيء اللافت للانتباه أن إيران في سياستها الخارجية تعالج مشاكلها مع الكرد، في إطار علاقات التعاون مع جارتها تركيا، من خلال عقد سلسلة من الاتفاقات الأمنية الخاصة بضبط الحدود، ومطاردة من يقومون بالأعمال المسلحة، واعتبار الفصائل الكردية المسلحة التركية والإيرانية جماعات

إرهابية تم وضعها على قائمة الإرهاب من قبل البلدين، وبشكل مكثف في اعقاب تسعينيات القرن الماضي، قابله في ذلك تكثيف العمليات المسلحة من قبل الفصائل ذاتها، بينما تعالج إيران مشاكلها مع الفصائل الكردية المسلحة التي تتخذ من كردستان العراق منطلقاً لهجماتها على قواتها النظامية، وذلك من خلال خرق الحدود العراقية وقيام قواتها بالقصف المدفعي والجوي لقرى ومدن كردية عراقية دون الرغبة في الدخول في مفاوضات دبلوماسية جادة مع الجانب العراقي، علماً أن إيران لم تدخل في اتفاقات أمنية مع العراق منذ توقيع ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧ وحلف بغداد ١٩٥٥ بسبب الخلافات والتوتر المستمر بين البلدين في الوقت الذي ما تزال تعقد الاتفاقات الأمنية مع الجانب التركي.

The problem of the Kurds in the Iranian policy

Mohammed S. Mahmood
Assistant Lecture, College of Political Science, Mosul university, Iraq

Abstract

The Kurdish problem in the middle east was and still one of the most complicated issues that threw its shadows on the countries of the area that are habited by the Kurdish minority including Iran in which this issues affected the Iranian interior policy with the Kurds because Tehran doesn't admit with the rights of the Kurdish minority. the matter which made this minority to be formed within armed movements and parties considered as terrorist organizations by the Iranian government.

The Kurdish case had its impact on the foreign Iranian policy especially that concerns the cooperation with her neighbor turkey which witnessed signing several security treaties for the sake of controlling the boarders and go after the wanted outlaws from both Ankara and Tehran. The Kurdish issue had different impacts on the relation between Iraq and Iran represented in the continuing Iranian military interference and violating the Iraqi borders claiming that it is after the Kurdish Iranian outlaws. The paper tried to deal with the Kurdish issue in the foreign and interior Iranian policy through three main sections. the first deals with the occurrence and the development in Iran. The second deals with the Iranian policy towards the Kurds inside Iran ,and the third deals with the Kurdish impact on the Iranian foreign policy.

الهوامش:

(١) تعني كلمة كردستان (بلاد الأكراد) والتي استخدمها لأول مرة السلطان السلجوقي سنجر في القرن الثاني عشر عندما أنشا مقاطعة كبيرة في الجبال والخاضعة لكرمنشاه وأطلق عليها هذا الاسم، ويرى الكاتب (توماس بوا) ان كردستان جغرافياً تمتد من جبال زاغروس (جنوب غرب إيران) وتمتد من فارس جنوباً وحتى كرمنشاه وهمدان شمالاً وجبال طوروس جنوب تركيا تمتد من قيصرية ونهري سيحان وجيحان شرقاً وحتى انطاليا غرباً وبين زاغروس وطوروس غرباً، تقع سلسلة جبال كردستان شمال غرب إيران وشمال العراق. انظر:

حنان اخميس، ((أصل الأكراد))، دراسات حضارية، ج ١، ٢٠٠٥، منشور على الموقع الالكتروني:

http: // New Folder / Kurdish / historia 4. htm.

في حين أن كردستان تعني ارض الكرد، أي إنها تلك الأرض التي يقطنها الكرد، وتضم أيضاً إلى جوار الكرد (الذين يحملون القومية الكردية) أصحاب القوميات الأخرى كالعرب والتركمان والاشور والكلدان. انظر:

رجائي فايد، كردستان العراق إشكالية الهوية بين القومية (الكردي) والوطني (العراقي) دراسة ميدانية، دراسات إستراتيجية ومستقبلية، العدد (١٣)، مطبعة جامعة الدول العربية، القاهرة ٢٠٠٥، ص٧.

(٢)اسمه الحقيقي إسماعيل اغا الشكاك ولكن شعبياً عرف بسمكو وهو ابن احد رؤوساء عشيرة الشكاك الكردية الساكنة على الحدود التركية – الإيرانية داخل ولاية حكاري في تركيا وآروميه في أذربيجان الغربية بإيران. انظر:

عثمان علي، دراسات في الحركة الكوردية المعاصرة ١٨٢٣ – ١٩٤٦، مطبعة الثقافة، اربيل ٢٠٠٣، ص٣٣٩.

(٣) سعد ناجي جواد، " الحركة القومية الكردية في إيران "، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث، ندوة نظمها مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مطبعة التعليم العالي، الموصل ١٩٨٩، ص٤٨.

(٤) عثمان علي، المصدر السابق، ص ٣٤٦ – ٣٤٨.

(٥) المصدر نفسه، ص٣٥٣.

(٦) ((أصل الأكراد))، دراسات حضارية، ج ٢، ٢٠٠٥، منشور على الموقع الالكتروني:

.http: // www. al mugh tarib. Com

(٧) ثناء فؤاد عبد الله، ((أكراد إيران بين الصراع الداخلي وصيغة التوازنات الإقليمية))، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٥، العدد ١٣٥، القاهرة كانون الثاني ١٩٩٩، ص١٠٥.

(٨) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في إيران ١٩٤١ – ١٩٥١، ط١، منشورات بيت الحكمة للنشر، بغداد ٢٠٠٢، ص٢١٥؛ ((محطات العمل المسلح للكرد في إيران))، منشور على الموقع الالكتروني:

.http: // www. Aljazeera. Com. 20/5/2006

(٩) قيس جواد، ((القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها))، ندوة العلاقات العربية – الإيرانية والاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل، ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، بيروت ٢٠٠١، ص٥٨٧.

(١٠) عثمان علي، المصدر السابق، ص٦٩٦.

(١١) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص٤٩.

(١٢) عثمان علي، المصدر السابق، ص٦٩٨.

(١٣) وتسمى أيضاً " سنا "، ومعناها قلعة سنا وهي عاصمة إقليم كردستان الإيراني، وتقع في الجزء الغربي لإيران على حدود العراق. انظر:

أمين شحاتة، ((الكرد معلومات أساسية))، منشور على الموقع الالكتروني:

www.. Aljazeera. Net. 2006

(١٤) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص ٥١ – ٥٢.

(١٥) فائزة حسين عباس، التطور السياسي والفكري للحركة القومية الكردية في إيران (١٩٣٩ – ١٩٧٩)، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص١٦٧ – ١٦٩.

(١٦) ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق، ص١٠٦ – ١٠٧. حتى العام ١٩٧٥ كان الشاه قد سمح لحزبين فقط بممارسة نشاطاتهما السياسية وهما حزب (مللّيون) وحزب (ماردم) اللذان عرفا باسم حزب (نعم) وحزب (نعم سيدي) على أن يقوم احدهما بدور المعارضة الايجابية للنظام. انظر: أمل كامل حماده، دور رجال الدين في الثورة الإيرانية ١٩٧٩ – ١٩٨٢، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص٤٣ – ٤٤. وفي العام ١٩٧٨ عاد الشاه ليلغي هذين الحزبين وليعلن في الوقت ذاته تأسيس حزب (رستاخيز) وبالعربية (الانبعاث) وهو الحزب الوحيد الذي سمح بوجوده. انظر: فائزة حسين عباس، المصدر السابق، ص١٩٦.

(١٧) فائزة حسين عباس، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

(١٩) ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق، ص١٠٦ – ١٠٧.

(٢٠) كان عبد الرحمن قاسملو مقيماً في أوربا وعاد إلى إيران أواخر عام ١٩٧٨. انظر:

فائزة حسين عباس، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(٢١) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص٢١٣.

(٢٢) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص٥٧.

(٢٣) سعيدة لطفيان، "القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها" ندوة العلاقات العربية–الإيرانية، المصدر السابق، ص ٥٧٠.

(٢٤) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص٥٥؛ فيبي مار ووليم لويس، امتطاء النمر، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ١٩٩٦، ص٢١٧.

(٢٥) التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الاوسط وشمال افريقيا لعام ١٩٩٧. منشور على الموقع الالكتروني:

.http: // www. hrw. Org / reports / 1997 / iran / iran – 06. htm

(٢٦) "محطات العمل المسلح للكرد في إيران" المصدر السابق.

(٢٧) إيد بلانش،" برميل بارود كردي في تركيا وإيران "، نقلاً عن صحيفة الوطن القطرية بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢ ومنشور على الموقع الالكتروني:

htt: // www. Moheet.com

(28) James Brandon,"Iran Kurdish Threat:PJAK"the james town foundation, June15, 2006, vol4, Issus12.

منشور على الموقع الالكتروني:www.Kurdish Media.com

(٢٩)إلا أن هناك أعضاءاً في حزب الحياة الحرة الكردستاني الايراني(PJAK) يؤمنون بفكرة دمج كل المناطق الكردية الموزعة على دول المنطقة في دولة كردية مستقلة واحدة.انظر:

James Brandon،"Iran's Kurdish threat:PJAK"،op.cit.

(30)Ibid

(٣١) متابعة إخبارية، قناة الشرقية الفضائية يوم ٢٠٠٦/١٠/١.

(٣٢) متابعة إخبارية، قناة العربية الفضائية يوم ٢٠٠٧/٥/٣١.

(٣٣) التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٠٣. منشور على الموقع الالكتروني:

.http: // hrw. org / Arabic / Mena / Wr 2003 / Iran. htm. Page 6

(34) http: // www. BBC. Co. Uk / Persian / Iran , Story / 2005 / 9.

(٣٥) ثناء فؤاد عبد الله،المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٣٦) "محطات العمل المسلح للكرد في إيران"، المصدر السابق.

(٣٧) ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٣٨) فائزة حسين عباس، المصدر السابق، ص ١٤٤ – ١٤٧.

(٣٩) المصدر نفسه، ص١٦١ – ١٦٢.

(٤٠) المصدر نفسه، ص١٧١ – ١٧٢.

(٤١) فيبي مار ووليم لويس، المصدر السابق، ص٢١٧.

لقد قام بتمثيل الحركات الكردية في إيصال وجهة النظر الكردية للمسؤولين الجدد في النظام الإيراني الشيخ عز الدين حسيني الزعيم الكردي المعروف في كردستان إيران. انظر:

ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(42) Amir HaSanpour , ,, The Language Policy Of Iran From State Policy On The Kurdish Language: The Politics Of Planning ,,

منشور على الموقع الالكتروني:

www. Personal Usyd. edu. ou / rdemir. P. 1 / public

(٤٣) نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق،ص٢٦

(٤٤) ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٤٥) التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الاوسط وشمال افريقيا لعام ١٩٩٧، المصدر السابق.

(٤٦) ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٤٧) نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، ص ٢١٣.

(٤٨) سعد ناجي جواد، المصدر السابق، ص٥٨.

(٤٩) نيفين عبد المنعم مسعد، المصدر السابق، ص ٢٦.

(٥٠) في يوم ١٣ تموز ١٩٨٩ كان قد صرح زعيم الحزب عبد الرحمن قاسملو، بحسب ما جاء في مجلة الدستور الصادرة في لندن ((إن شعارنا هو الديمقراطية لإيران والحكم الذاتي لكردستان... وفي حال تحقق الجزء الأول من الشعار فسينجز الجزء الثاني منه وسيكون من الخطأ أن يتوهم البعض بأن الحكم الذاتي في كردستان يمكن أن يقوم دون قيام حكم وطني ديمقراطي في إيران)) انظر: قيس جواد، "القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيين منها"، المصدر السابق، ص ٥٩١.

(٥١) روبرت اولسن، المسالة الكردية في العلاقات التركية – الإيرانية، ترجمة د. محمد إحسان، ط١، دار ثاراس للطباعة والنشر، اربيل – العراق ٢٠٠١، ص٣٧.

(٥٢) التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ١٩٩٧، المصدر السابق.

(٥٣) كانت محكمة ألمانية قد أصدرت في نيسان ١٩٩٧ الحكم في هذه القضية موجهة أصابع الاتهام إلى جهاز المخابرات الإيراني آنذاك. انظر: روبرت اولسن، المصدر السابق، ص٩٤.

(٥٤) التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٣ (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، المصدر السابق، ص٧.

(55) the Human Rights of Kurds in the Islamic Republic of Iran. www. .Amnesty , be / dog / article 988 3. htm. 13 oct , 2006

(56).http: // www. BBC. Co. Uk / Persian / Iran / Story / 2005 / 9

(٥٧) إيد بلانش، المصدر السابق.

(٥٨) التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٣، المصدر السابق، ص٦.

(59) Michael Ware , ,,Stop The execution Of Kurds in Iran ,, June 6 , .2003

(60)BLUE Kurdish Issues. htm. www.UN.Org منشور على الموقع الالكتروني:

ورغم قرار الأُمم المتحدة هذا إلاّ أن جمهورية إيران الإسلامية مستمرة في تجاهل وخرق مبادئ حقوق الإنسان لا سيما مواطني منطقة كردستان الإيرانية ففي تموز ٢٠٠٥ وبحسب بيان أصدره مركز حلبجة لمناهضة انفلة وإبادة الشعب الكردي (جاك) أن السلطات الإيرانية قامت بإعدام مواطن كردي والتمثيل بجثته أمام أنظار مواطني مدينة مهاباد مما دفع بالجماهير الكردية الغاضبة بتنظيم مسيرات شعبية عمت المدن الكردية بوكان، سقز، مريوان، باوه، سنه، نفده ورميه، بيرانشا وغيرها وأقدم المتظاهرون على مهاجمة مراكز للشرطة وبعض المؤسسات الحكومية، وجاء رد فعل الحكومة بإصدار أوامرها إلى قوات الحرس الثوري بغية السيطرة على الأوضاع، وكانت حصيلة هذه السياسة القمعية اللاإنسانية مقتل ٢٥ شخص وإصابة ما يقارب ٢٠٠ مواطن بجروح وإلقاء القبض على ما يقارب ألف شخص وإيداعهم

في السجون الإيرانية. انظر: بيان مركز حلبجة لمناهضة انفلة وإبادة الشعب الكردي – جاك–منشور على الموقع الالكتروني:

.http: // www. Kefaya. Org / 05 reports / 050905 Jak. htm

(61) Amir Ha Sanpour , ,, The Language Policy Of Iran From State Policy On The Kurdish Language.. ,, , OP. Cit.

(٦٢) المادة ١٥ من دستور الجمهورية الإسلامية في إيران المعدل في عام ١٩٨٩ ينص على ما يلي ((اللغة والكتابة الرسمية المشتركة هي الفارسية لشعب إيران، فيجب أن تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية لهذه اللغة والكتابة. ولكن يجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الإعلام العامة، وتدريس أدبها في المدارس إلى جانب اللغة الفارسية)).

أما المادة ١٩ فنصها ((يتمتع أفراد الشعب الإيراني من أي قومية أو قبيلة كانوا بالمساواة في الحقوق ولا يعتبر اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك سبباً للتفضيل)).

إلاّ أن استخدام اللغة الكردية لا يزال غير مسموح به في التعليم حسب ما جاء في التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٣، الصفحة ٦.

(٦٣) وفي ذات الوقت كان قد اصدر وزير الداخلية الإيراني (موسوي لاري) أمراً بإقصاء محافظ كردستان الكردي (عبد الله رمضان زادة) وتعيين محافظ جديد فارسي دون الرجوع إلى رأي نواب المحافظة، وعندها اصدر النواب الستة أنفسهم بياناً احتجوا فيه على إصدار هذا القرار. انظر:

يوسف عزيزي، " الأكراد والقضية القومية في إيران". منشور على الموقع الالكتروني:

.http: // www. AHwaz Studies. Com. Feb , 12. 2004

(٦٤) خليل علي مراد،" الموقف الإقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا ١٩٨٤ – ١٩٩٨ "، مجلة دراسات إقليمية، تصدر عن مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، السنة الثانية، العدد الثالث، حزيران ٢٠٠٥، ص٣٩.

(٦٥) باسم عبد العزيز الساعاتي، " جغرافية تركيا "، في ابراهيم خليل احمد وآخرون، تركيا المعاصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق ١٩٨٨، ص١٨.

(٦٦) سيار الجميل، " الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين "، ندوة العلاقات العربية – الإيرانية الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل، المصدر السابق، ص٤٦٤ – ٤٦٥.

(٦٧) روبرت اولسن، المصدر السابق، ص٣٩.

(٦٨) سيار الجميل، المصدر السابق، ص٤٧١.

(٦٩) فائزة حسين عباس، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٧٠) سيار الجميل، المصدر السابق، ص ٤٧٢

(٧١) عبد الحسين شعبان، " ضوء على القضية الكردية استحقاقات التجربة "، في ٢٠٠٦/٩/٢١ منشور على الموقع الالكتروني: www.amude.com.

(٧٢) التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ١٩٩٧، المصدر السابق.

(٧٣) لمزيد من التفاصيل انظر: روبرت اولسن، المصدر السابق، ص٣٠.

(٧٤) فيليب روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم نوري، ط١، دار قرطبة للنشر، قبرص ١٩٩٣، ص٧٠؛

.Jalil Roshandel , ,, An Uneven relation Ship ,,

.www. / bitterlemons. Org. Edition 18 , Volume 4 , May 18 , 2006

(٧٥) تغير اسم الحزب وأصبح يعرف بحزب المؤتمر لحرية وتضامن الشعوب (كادك). انظر: ((الشرق الأوسط أنقرة وواشنطن تتفقان على محاربة المتمردين الأكراد))، مقال منشور على الموقع الالكتروني:

www. BBC Arabic. Com June 2003.

(٧٦) والمقصود بهما تركيا وإيران حيث كان البلدان قد اتفقا على سياسة واحدة تقضي بالسيطرة على الكرد في كردستان العراق إبان الحرب العراقية – الإيرانية وتوغل القوات الإيرانية فيها، إلاَّ أن هذا الاتفاق بين الحزبين الكرديين لم يدم طويلاً بسبب تدخل حزب العمال الكردستاني في شؤون كردستان العراق في تسعينيات القرن الماضي. انظر: روبرت اولسن، المصدر السابق، ص٤٨.

(٧٧) ((الأبعاد السياسية للتحركات التركية الأخيرة في الشرق الأوسط)) سلسلة تقارير خاصة، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد ٥، القاهرة آب ١٩٩٦، ص٤.

(٧٨) خورشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ١٩٩٩، ص٥١.

(٧٩) محمد عبد القادر، "البعد الأمني في العلاقات التركية الإيرانية.منشور على الموقع:

.www.ahwaz.studies.org

(٨٠) روبرت اولسن، مصدر سابق، ص٦٤–٦٥.

(٨١) ((الأبعاد السياسية للتحركات التركية الأخيرة في الشرق الأوسط)) المصدر السابق، ص ٤.

(82)"Iran and Turkey sign security deal",Fri, August 13, 1999:
http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle-east/4/9/32.stm

83) Iran and Turkey sign Border security agreement" sept.1999.
www.meib.org

(٨٤) حسني محلي، "تعاون تركي ـ ايراني ضد الكردستاني "، صحيفة القبس، ٢٠٠٨/٤/١٥.

www.Algabas.com

(85) Turkey, Iran to fight Kurds rebels, on:
www.Dawn.com.31July2004

(٨٦) حسني محلي، المصدر السابق.

(٨٧) روبرت اولسن، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٨٨) وليد عبد الناصر، "أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليمية والدولية"، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٣، العدد ١٢٧، القاهرة كانون الثاني ١٩٩٧، ص٥٦؛ ثناء فؤاد عبد اللّه، المصدر السبق، ص١٠٨.

(٨٩) صلاح سالم، " المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة "، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٠، العدد ١١٦، القاهرة نيسان ١٩٩٤، ص١٩٥.

(٩٠) روبرت اولسن، المصدر السابق، ص٧٥.

(٩١) "الأبعاد السياسية للتحركات التركية الأخيرة في الشرق الأوسط "،المصدرالسابق، ص٣.

(٩٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٦، تقديم السيد ياسين، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط١، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٢٨.

(٩٣) صحيفة المستقبل، العدد ٢٢٤٦، ٢٣ نيسان ٢٠٠٦. منشور على الموقع الالكتروني:

www.ALmustagbalNewsPaper.htm

.(94) James Brandon , Op. Cit

(٩٥) " أكراد العراق يحذرون العمال الكردستاني من مهاجمة تركيا وإيران "،صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١٠٠٢١، ٦ أيار ٢٠٠٦.

(٩٦) زيباري، تحشدات لقوات إيرانية على طول الحدود العراقية، على الموقع الالكتروني

: www.bbcArabic.Com.2006-6-6 .

(٩٧) متابعة إخبارية، قناة الشرقية الفضائية في ٢٥ / ١١ / ٢٠٠٦

(٩٨) متابعة إخبارية، قناة العربية الفضائية في ٢٨ /٢ / ٢٠٠٧.

(٩٩) متابعة إخبارية، قناة الجزيرة الفضائية في ١٦ / ٨ / ٢٠٠٧.